

بيان صحفي

جلسة الاستماع ليوم الثلاثاء 21 جوان 2016

قطاع أملاك الدولة ، الحفظ العقاري ، مسح الأراضي

تم يوم 2016/06/21 تناول القطاعات المالية الممتثلة في مديرية أملاك الدولة ، الحفظ العقاري و مسح الأراضي باعتبار هذه المديرية الثلاث لها مهام و نشاطات مشتركة و كل مديرية تعتبر مكملة للأخرى من حيث جرد العقارات، إعداد و بالتنسيق معاً مختلف القرارات وضبط الإحصائيات العقارية .

في تدخله تناول السيد مدير **أملاك الدولة** بالتفصيل جملة من المهام التي يُشرف عليها و تتعلق أساساً بمنح شهادات الحيازة ، التزقيم المدني للسيارات الإدارية ، تسوية الملفات المتعلقة ببرنامج 100 محل في كل بلدية ، الملفات المتعلقة ببرنامج السكن بمختلف الصيغ ، تسوية البنائيات و إتمام إنجازها في إطار قانون 15-08 وحتى الملفات ذات الصلة بالاستثمار.

كما تتولى هذه المديرية مهام أخرى تتعلق بتحصيل المداخل و تمثيل الولاية في القضايا المطروحة أمام المحاكم الإدارية ، بالإضافة إلى إجراء مختلف الخبرات و التقييمات لعدة ملفات تتعلق سواءً بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية ، أو عقود منح الامتياز في إطار الاستثمار ، أو عمليات اقتطاع الأراضي الفلاحية لتجسيد البرامج السكنية والتجهيزات المرافقة لها .

وقد أنهى مداخلته بتقديم حصيلة عن الانجازات المحققة خلال السداسي الأول خلال هذه السنة سواءً من حيث الملفات التي تمت معالجتها بمختلف المواضيع أو من حيث المداخل المالية المحصلة.

• **مديرية المحافظة العقارية :** بالرغم من الجهود المبذولة من طرف مسؤول واطارات المحافظة العقارية و التي يسعون من خلالها لتقديم خدمات نوعية للمواطن مقارنة بالمهام المسندة إليها و المتمثلة في القيام بالتحقيقات العقارية و السهر على السير الحسن للمحافظات الموضوعة تحت وصايتها ، القيام بعمليات الإشهار العقاري و منح الدفاتر العقارية إماماً للهيئات و الإدارات العمومية أو المواطنين . كما تتولى تزويد مختلف المؤسسات العمومية و المواطنين بالمعلومات التي يطلبونها . فقد تم تسطير برنامج عمل مكثف يُرتقب تجسيده على الميدان يتعلق بفتح عدة محافظات لتخفيف الضغط على المحافظات الموجودة حالياً ، إضافة إلى رقمنة الأرشفة و المحافظة عليه.

• ثم تناول السيد مدير **المسح العقاري** في عجلة مهام المديرية ، و المتمثلة أساساً في تقديم مختلف وثائق المسح للإدارات العمومية و أصحاب المشاريع المفوضة التي لها علاقة بإنجاز برامج السكن و التجهيزات العمومية و تقديم خدمات للمواطن ، و قد أعلن بأن عملية المسح بالولاية قد فاقت 90% . خلاصة لهذه المداخلات و إستقراء و استنتاج مختلف الإحصائيات المقدمة أظهرت نقصاً يستوجب على المديرية تداركه، كما تبين عدم التنسيق فيما بينها باعتبار تركيبة الملفات تستدعي ذلك .

في هذا الصدد ، أسدى السيد الوالي جملة من القرارات تمثلت أساساً في :

1- تفعيل العمل التضامني ما بين المديرية لرفع العراقيل و إيجاد الحلول العملية للملفات العالقة مثل حي صحراوي بعين عائشة ، و الملفات المودعة في إطار 15-08 و التي ذُكر هنا بضرورة وضع خطة عمل موحدة للإنتهاء منها قبل نفاذ المهلة الزمنية ، بما في ذلك تسوية الشهادات المؤقتة المسلمة و البالغ عددها 566 و التي على البلديات إيداع ملفاتها كتسوية المنشآت المدرسية ، خزانات المياه و غيرها .

2- توحيد المعلومات على جميع المستويات بهدف التحكم فيها و تشكيل قاعدة بيانات .

3- المتابعة الدورية و الآلية للملفات خاصة تلك المتعلقة منها بالاستثمار المنتج.